وزارة المالية

وحدة التصرف حسب الأهداف لانجاز مشروع تطوير التصرف في ميزانية الدولة

تقرير نشاط لسنة

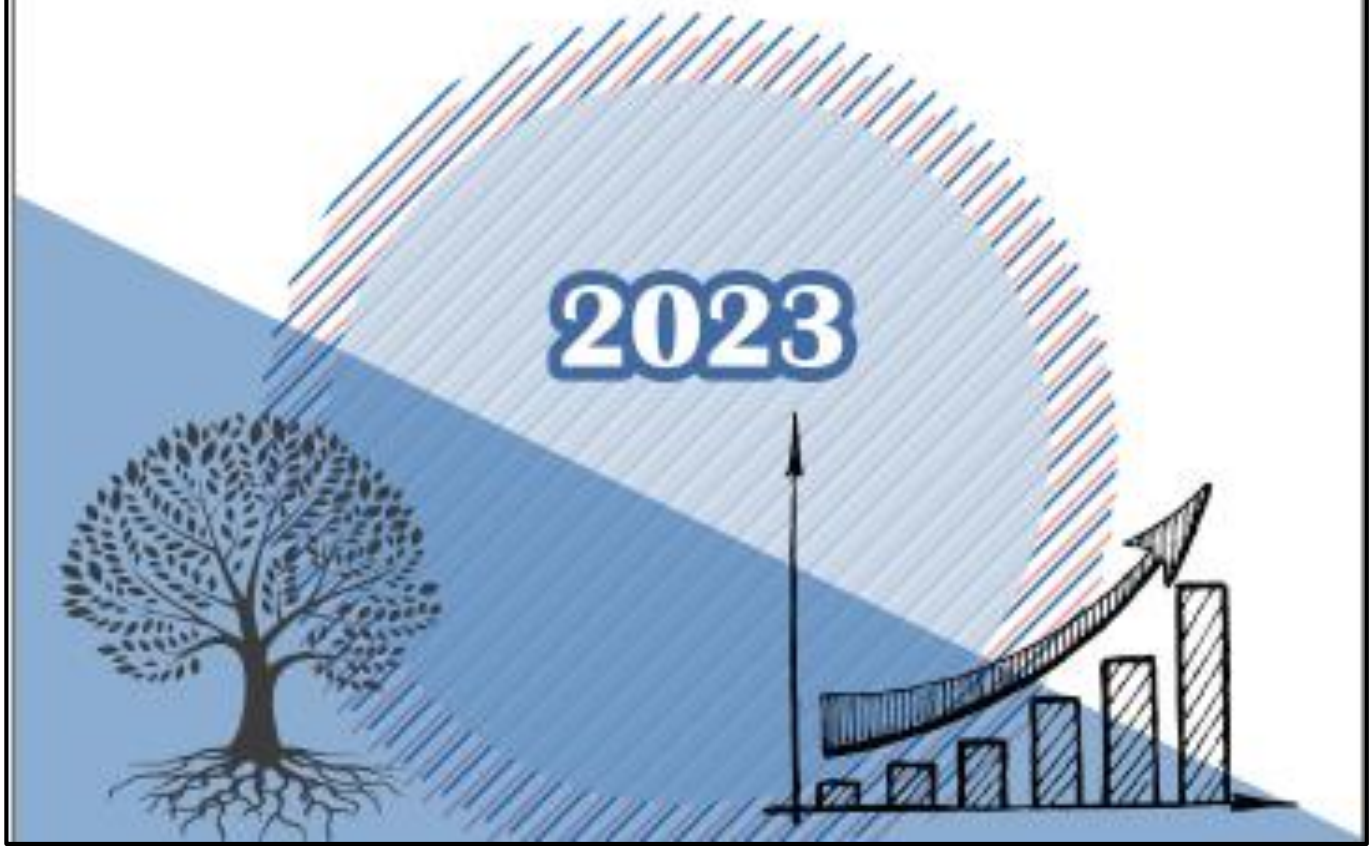

الفهرس

المحتوى	الصفحة
✓ تقديم عـــامّ	2
✓ معطيات عامّة حول قيادة مشروع التّصرّف في الميزانيّة حسب الأهداف	4
✓ توجّهات برنامج عمل الوحدة بعنوان سنة 2023	6
✓ إنجازات الوحدة بعنوان سنة 2023	7
✓ تقييم إنجازات الوحدة بعنوان سنة 2023	28
✓ برنامج عمل الوحدة بعنوان سنة 2024	31

تقديـم عـــــامّ

تبعا لانخراط الدولة التونسية في التوجه العالمي المتعلق بإصلاح المالية العمومية الذي يهدف إلى تحسين أداء السياسات العمومية وتعزيز الشفافية، تمّ الانطلاق في انجاز مشروع تطوير التصرّف في ميزانيّة الدّولة بمناسبة تنقيح الفصل 11 من القانون الأساسي للميزانية سنة 2004. وكلِّفت وحدة التصرّف حسب الأهداف المحدثة لدى وزير المالية بمقتضى الأمر عدد 2424 لسنة 2003 المؤرخ في 24 نوفمبر 2003 بقيادة هذا المشروع على المستوى الوطني. هذا وقد تمّ تجديد إحداثها في عدّة مناسبات ويعود آخر تجديد لسنة 2020 بمقتضى الأمر الحكوميّ عدد 66 لسنة 2020 المؤرّخ في 07 فيفري 2020. وأُحدِثت وحدات التّصرف في الميزانيّة حسب الأهداف بجميع المهمّات، بهدف تركيز هذه المنظومة صلبها.

وفي إطار العمل على تطبيق أحكام القانون الأساسيّ للميزانيّة عدد 15 لسنة 2019 المؤرّخ في 13 فيفري 2019 والذي يعتبر تتويجا للمرحلة التّجريبيّة لمنظومة التصرّف في الميزانيّة حسب الأهداف والمرور إلى مرحلة التركيز الفعليّ، اعتمدت الوحدة المركزيّة مقاربة تدريجيّة وتشاركيّة وعمليّة. وساهمت هذه المقاربة في تحقيق تقدّم ملموس في تركيز المنظومة استنادا إلى مخطّط زمنيّ وبرنامج عمل يوضّح أهمّ التّوجّهات والمخرجات الخاصة بكلّ سنة. وتمّ وضع هذا البرنامج بشكل متناغم مع الغاية من إحداث الوحدة المركزيّة وبما يساهم في تحقيق رؤية والأهداف المحددة لها.

الرّسالة

نسعى لإرساء منظومة ميزانياته قائمة على الأداء تأخذ بعين الاعتبار الحاجيات المتباينة للنساء والرجال ومختلف التحديات التي يعيشونها على غرار التغيّرات المناخيّة كآلية تمكِّن من تصرّف ناجع وفعّال في الماليّة العموميّة والسّياسات العموميّة وتقديم خدمات عموميّة أكثر جودة وهو ما يساهم في تحقيق تنمية اجتماعيّة

الرُّؤية

- **سياسات عموميّة وميزانيّات قائمة على الأداء** تكرِّس الشّفافيّة والمسؤوليّة والمساءلة
- **منظومة محاسبة عموميّة** تستجيب للمعايير الدوليّة
- **منظومة رقابة وتقييم** أكثر فاعليّة
- **منظومة معلوماتيّة للتصرف في الماليّة العموميّة** متطوّرة

وترتكز الوحدة المركزيّة في إطار سعيها لتحقيق الرّؤية على جملة من القيم الأساسيّة طبقا لما يلي:

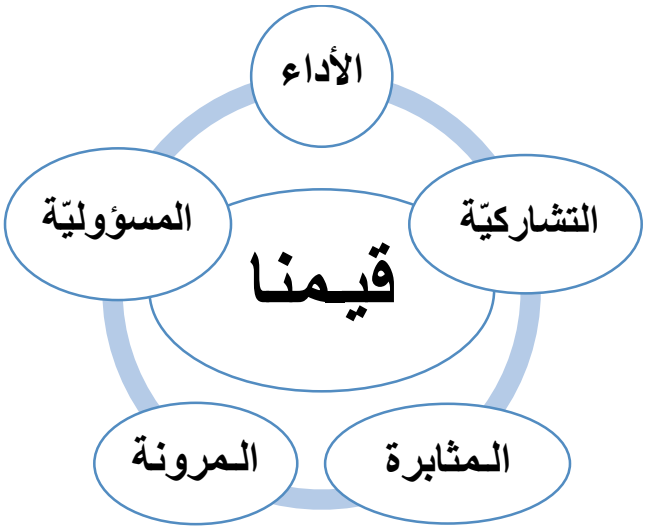

معطيات عامّة حول قيادة مشروع التّصرّف في الميزانيّة حسب الأهداف

1. حوكمة مشروع التصرّف في الميزانيّة حسب الأهداف

يقصد بحوكمة المشروع في هذا السياق جملة اللّجان والهياكل التي لها دور في قيادة مشروع التّصرّف في الميزانيّة حسب الأهداف، إلى جانب الوحدة المركزيّة التي سيتمّ التّطرّق إلى دورها لاحقًا.

- **اللّجنة الوزاريّة لتنسيق وقيادة المشروع لدى رئيس الحكومة[1]**

تتولى الإشراف على مختلف الأعمال المتعلّقة بإنجاز مشروع تطوير التصرف في ميزانية الدولة حسب الأهداف وتوجيهها وقيادتها.

- **لجنة متابعة وتقييم مهام الوحدة لدى وزير المالية[2]**

تتولى متابعة وتقييم المهام الموكولة إلى وحدة التصرف حسب الأهداف لإنجاز مشروع تطوير التصرف في ميزانية الدولة ومساندتها في مختلف مراحل تركيز المنظومة الجديدة كما تتولى إبداء الرأي في مختلف الملفات قبل عرضها على اللّجنة الوزارية.

- **الوحدات القطاعيّة للتصرّف في الميزانيّة حسب الأهداف**

تتولى تركيز كافة مقتضيات القانون الأساسي للميزانية ومكونات منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف على مستوى الوزارات.

- **الهياكل التّقنية الشّريكة**

تتولى هذه الهياكل دعم الوحدة في المسائل الفنيّة ذات الصّلة بمجال تدخّلها في مسار الانفاق العمومي. وتمثّل الهيئة العامّة للتصرّف في ميزانيّة الدّولة ومركز الإعلاميّة والإدارة العامّة للمحاسبة العموميّة والاستخلاص، أهمّ هذه الهياكل على مستوى وزارة المالية. بالإضافة إلى هياكل أخرى تابعة لوزارات أخرى على غرار الهيئة العامّة لمراقبة المصاريف العموميّة وغيرها.

[1] محدثة بمقتضى الأمر عدد 893 لسنة 2007 المؤرخ في 10 أفريل 2007.
[2] محدثة بمقتضى قرار رئيس الحكومة بتاريخ 7 نوفمبر 2023.

- **لجنة دعم تطبيق مقتضيات القانون الأساسيّ للميزانيّة:**

مكلفة أساسا بالنظر في كافة المسائل المتعلقة بتطبيق أحكام القانون الأساسي للميزانية وخاصة منها اعداد النصوص التطبيقية وضبط قواعد التصرف. تمّ إحداثها بمقتضى مقرر وزيرة الماليّة بتاريخ 1 مارس 2022 وتم تنقيحه بمقتضى مقرر وزيرة الماليّة بتاريخ 18 جانفي 2023.

- **لجنة قيادة أشغال تركيز الميزانيّة المراعية للنّوع الاجتماعي:**

مكلفة بقيادة أشغال إدراج مقاربة النوع الاجتماعي في الميزانيّة وخاصة فيما يتعلّق بضبط خطّة عمل لإدراج هذه المقاربة ومتابعة تنفيذها ووضعها حيّز التّطبيق. تم إحداثها بمقتضى مقرّر وزيرة الماليّة بتاريخ 27 سبتمبر 2022.

2. وحدة التصرّف حسب الأهداف لإنجاز مشروع تطوير التصرّف في ميزانيّة الدّولة لدى وزير المالية

- **مرجع الإحداث**

تم تجديد إحداث وحدة التصرف حسب الأهداف لإنجاز مشروع تطوير التصرف في ميزانية الدولة لدى وزير المالية بمقتضى الأمر الحكومي عدد 66 لسنة 2020 المؤرّخ في 07 فيفري 2020.

- **المشمولات**

تتولّى وحدة التصرف حسب الأهداف لإنجاز مشروع تطوير التصرف في ميزانية الدولة انجاز المهام التالية:

- قيادة مختلف مراحل إرساء منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف وفقا لمتطلبات القانون الأساسي الجديد للميزانية بالتنسيق مع الوزارات والهياكل المتدخلة في مسار إعداد ميزانية الدولة،
- متابعة تنفيذ مختلف مكونات المنظومة وتنسيق مراحل تركيزها،
- مساندة الوحدات القطاعية للتصرف في الميزانية حسب الأهداف المحدثة بالوزارات في تركيز المنظومة،
- وضع مخطط للتعريف بالمنظومة ولتكوين الأعوان في هذا المجال،
- إعداد الأدلة والوثائق المنهجية المعتمدة في تركيز المنظومة،
- إعداد استراتيجية وضع وخطة عمل لتركيز الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي،

التنسيق مع الهياكل الإدارية ومتابعة بعض الأعمال الأفقية والملفات المرتبطة بالإصلاحات الإدارية والمالية لضمان التجانس بين منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف والإصلاحات الأخرى ذات الصلة.

- **فريق عمل الوحدة**
  - رئيسة الوحدة في خطة مديرة عامة
  - 03 مديرين
  - 04 رؤساء مصالح
  - 02 أعوان
  - 01 كاتبة

توجّهات برنامج عمل الوحدة بعنوان سنة 2023

في إطار تجسيد الرسالة والرؤية المذكورتين أعلاه، تضبط الوحدة المركزيّة سنويّا برنامج عمل مفصّل ومتكامل على ضوء نتائج تقييم إنجازات السنة الفارطة. ويضبط هذا البرنامج في إطار المحورين الاستراتيجيين التاليين ويغطي كافّة مكونات منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف.

المحور الاستراتيجي 1: وضع أسس تركيز منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف

في إطار هذا المحور تمّ العمل على بلوغ الهدفين التّاليين:

- الهدف 1: تدعيم تركيز منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف
- الهدف 2: تطوير حوكمة تركيز منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف

المحور الاستراتيجي 2: العمل على التّكريس الفعليّ لمنظومة التّصرّف في الميزانيّة حسب الأهداف

- في إطار هذا المحور تمّ العمل على بلوغ الهدفين التّاليين:

- الهدف 1: تدعيم التنزيل الفعلي لمقتضيات القانون الأساسي للميزانية
- الهدف 2: تعزيز قيادة التغيير في تركيز منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف

تقوم الوحدة في مستهلّ كلّ سنة بعرض ومناقشة برنامج عملها مع كافة وحدات التصرف في الميزانية حسب الأهداف القطاعية في إطار اجتماع دوري وذلك بهدف الاستئناس به والعمل على تنزيله في إطار خطط عمل سنوية.

ومع نهاية السنة المعنية تعمل الوحدة على إعداد تقييم ذاتي للإنجازات المحققة مقارنة بما تمت برمجته وذلك بهدف الوقوف على أهم التحديات والإشكاليات التي حالت دون تحقيق المستوى المنشود قصد ضبط إجراءات عملية لتجاوزها في برنامج عمل السنة الموالية.

إنجازات الوحدة بعنوان سنة 2023

واصلت وحدة التصرف حسب الأهداف لإنجاز مشروع تطوير التصرف في ميزانية الدولة خلال سنة 2023 استكمال العمل على تركيز متطلبات القانون الأساسي للميزانية ومكونات المنظومة.

وفيما يلي لمحة حول أهم الأنشطة المنجزة مبوبة حسب الإطار الاستراتيجي.

المحور الاستراتيجي 1: وضع أسس تركيز منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف

الهدف 1: تدعيم تركيز منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف

تساهم الوحدة المركزية في تركيز مكونات منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف وذلك بالتنسيق مع مختلف المتدخلين في المجالات التالية.

1. الميزانية والمحاسبة العمومية

عرض مشروع تنقيح القانون الأساسي للميزانية على الاستشارة الموسعة

مشروع تنقيح القانون الأساسي للميزانية

بعد قيادة أشغال ضبط مشروع القانون الأساسي في صيغته النهائية واحالته إلى مصالح رئاسة الحكومة لعرضه على الاستشارة الموسعة في موفي سنة 2022، واصلت الوحدة

المركزية خلال سنة 2023 العمل على تنظيم جملة من الاجتماعات مع مختلف الأطراف بخصوص التنقيحات المقترحة وتسهيل ابداء الرأي بشأنها.

كما تولت الوحدة تنظيم اجتماعات لجنة دعم تطبيق القانون الأساسي للميزانية[3] إثر تجميع آراء مختلف الهياكل المعنية بالاستشارة قصد تقديمها للأعضاء و دراستها.

مشاريع النصوص التطبيقية للقانون الأساسي للميزانية

إضافة إلى النصوص التطبيقية التي تمت المساهمة في إعدادها منذ تاريخ المصادقة على القانون الأساسي، تولت الوحدة إعداد جرد والمساهمة في إعداد بقية النصوص حسب روزنامة تم ضبطها وذلك في إطار لجنة دعم تطبيق القانون الأساسي للميزانية.

وتبعا لذلك، تمكّن أعضاء اللجنة خلال سنة 2023 من إعداد مشاريع النصوص التطبيقية التالية:

3

مشاريع نصوص تطبيقية تم إعدادها

- الأمر الحكومي المتعلق بتنقيح الأمر عدد 1711 لسنة 2012 المتعلق بضبط نوعية النفقات ذات الصبغة الجهوية.
- منشور وزيرة المالية حول الاعتمادات المحالة لفائدة المجالس الجهوية.
- مشروع منشور وزيرة المالية حول الهياكل العمومية غير الخاضعة لمجلة المحاسبة العمومية في إطار منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف

كما تم جرد النصوص التطبيقية المستوجب تحينها والمتمثّلة أساسا في:

[3] مقرر وزير المالية مؤرخ في 18 جانفي 2023 يتعلق بتنقيح مقرر عدد 49 بتاريخ 01 مارس 2022 المتعلق بتركيبة لجنة دعم مقتضيات القانون الأساسي للميزانية

النصوص المستوجب تنقيحها
• قرار من الوزير المكلف بالمالية يتعلق بضبط تبويب مداخيل ميزانية الدولة • قرار من الوزير المكلف بالمالية يتعلق بضبط تبويب نفقات ميزانية الدولة • قرار من الوزير المكلف بالمالية يتعلق بضبط تبويب موارد وتكاليف الخزينة • قرار من الوزير المكلف بالمالية يتعلق اعتمادات التعهد بعنوان نفقات الاستثمار ونفقات التدخلات ذات الصبغة التنموية ونفقات العمليات المالية • تحيين قرار من الوزير المكلف بالمالية يتعلق بضبط روزنامة اعداد مشروع قانون المالية • قرار الوزير المكلف بالمالية يتعلق بضبط الإطار الإجرائي للهبات الموظفة • قرار من الوزير المكلف بالمالية يتعلق بضبط مضمون وروزنامة إعداد التقارير الملحقة بمشروع قانون المالية • قرار من الوزير المكلّف بالمالية يتعلق بضبط الإطار الإجرائي للمشاريع العمومية التي يتم تنفيذها في إطار الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص • منشور متعلق بضبط مهام المكلفين بالوظيفة المالية • هيكلة قانون غلق الميزانية (مع تحديد نوعيّة النصّ)

مشروع تنقيح مجلة المحاسبة العمومية

شاركت الوحدة في أشغال اعداد الصيغة النهائية لمشروع تنقيح مجلة المحاسبة العمومية وذلك على ضوء مختلف المستجدات.

تحسيس حول مشروع التنقيح

41

إطار من وزارة المالية

34

المكلفين بالشؤون المالية بالمهمات

73

رؤساء البرامج

كما تم جرد النصوص التطبيقية المستوجب تحينها والمتمثلة في:

النصوص المستوجب تنقيحها
• قرار الوزير المكلف بالمالية حول الاطار المرجعي والمعايير المحاسبية • نص من الوزير المكلف بالمالية يضبط قواعد مسك المحاسبة الميزانياتية • قرار من الوزير المكلف بالمالية يضبط إجراءات وقواعد إرساء الرقابة الداخلية المحاسبية • قرار من الوزير المكلف بالمالية اعتماد الرقابة المعدّلة من قبل المحاسب العمومي • أمر يضبط شروط وقواعد الرقابة المعدلة • قرار يضبط قواعد مسك محاسبة تحليل الكلفة

بعد إحالة مشروع المجلة إلى مصالح رئاسة الحكومة تولت الوحدة بالتنسيق مع أعضاء اللجنة تنظيم سلسلة من اللقاءات خصصت لمناقشة هذا المشروع مع الأطراف المعنية نذكر منها بالأساس إطارات وزارة المالية وشبكتي المكلفين بالشؤون المالية ورؤساء البرامج بالوزارات.

الإطار المرجعي لقواعد التصرف

الإطار المرجعي لقواعد التصرف محين باللغتين العربية والفرنسية

تولت الوحدة بالتنسيق مع الهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة تحيين النسخة الأولى من الإطار المرجعي وإدراج مقترحات التعديل بالوثيقة. وتهدف هذه التعديلات إلى مزيد توضيح محتوى هذا الإطار وتسهيل مقروئيته باعتباره وثيقة على غاية الأهمية والأولى من نوعها في تأطير كافة مكونات ومراحل التصرف في المالية العمومية في تونس. وقد تم إصداره باللغتين العربية والفرنسية.

منشور إعداد ميزانية الدولة

ساهمت الوحدة على غرار كلّ سنة في صياغة منشور إعداد ميزانية الدولة لسنة 2024 في الجزء المتعلق بالأداء. إضافة إلى إعداد الهيكلة الموحّدة لوثائق الأداء الملحقة بهذا المنشور.

كما قامت سنة 2023 في إطار مواكبة المعايير الدولية وبناء على مخرجات الورشة التكوينية المتعلقة ببطاقة النوع الاجتماعي لسنة 2024 وورشات التكوين المتعلقة بتنزيل آثار الخطة الوطنية لإدماج ومأسسة النوع الاجتماعي بالسياسات العمومية والميزانية الذي تم تنظيمها بالشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة بتطوير الأنموذج الموحد لهذه البطاقة الملحقة بالمشروع السنوي للأداء.

وتعد المنهجية المعتمدة وطنيا في هذا المجال فريدة[4] من نوعها. حيث ارتكزت على إبراز مجهودات كل مهمة وسياسة عمومية على حده في إدراج النوع الاجتماعي بالسياسات العمومية والميزانية بصفة مفصلة ووفق تسلسل منطقي دقيق. وقد ساهم ذلك على الرغم من حداثة التجربة في تدعيم شفافية المالية العمومية.

حيث تحصلت تونس مقارنة بالبلدان السباقة في هذا المجال على نتائج جيدة وفقا للإطار التكميلي لتقييم التصرف في المالية العمومية المراعية للنوع الاجتماعي

« **PEFA genre** » المنجز سنة 2023 خاصة فيما يتعلق بالمؤشرين الثالث والرابع منه.

Indicateurs PEFA GFPSG	**MÉTHODE DE NOTATION**	**MÉTHODE DE NOTATION**	**Indicateurs PEFA GFPSG SCORES DES COMPOSANTES**		**NOTE GLOBALE**
			1	2	
GFPSG -3	Circulaire budgétaire sensible au genre	M1	**B**		**B**
GFPSG -4	Documentation budgétaire relative au genre	M1	A		**A**

[4] حسب التجارب المقارنة تعد البلدان تقارير متعلقة بالنوع الاجتماعي تترجم مجهودات الوطنية في هذا المجال وليس التعهدات الخاصة بالوزارات بصفة دقيقة

2. الأداء

مذكرة حول التقرير السنوي للأداء

25 / 9

وزارة قامت بتقديم تقاريرها السنوية للأداء **في الآجال** سنة 2023

تم خلال سنة 2023 وبصفة استثنائية اتخاذ اجراء جديد مقارنة بما تم العمل به منذ الشروع في تركيز المنظومة. حيث تم تفاديا للتأخير المعتاد تسجيله في تقديم التقارير السنوية للأداء إصدار مذكرة بالخصوص تسبق إصدار منشور اعداد ميزانية الدولة.

وجهت هذه المذكرة لكافّة رؤساء المهمّات وتضمّنت التّوجيهات والتّوصيّات الخاصّة بإعداد وثيقة التقرير السنوي للأداء بما في ذلك الهيكلة الموحّدة الخاصّة بها.

مهمّة البنك الدولي الخاصة بتقييم التصرف في المالية العمومية التونسية «Agile PEFA»

أول تقييم اختياري خاص بالمالية العمومية المراعية لنوع الاجتماعي في الدول العربية

PEFA

شاركت الوحدة بالتنسيق مع الإدارة العامة للموارد والتوازنات في مختلف مراحل هذه المهمة التقييمية وقد تمحورت تدخلاتها حول الجزء المتعلق بتركيز المنظومة من خلال حضور اجتماعات وورشات عمل والاجابة على الاستبيانات المعتمدة في عملية التقييم.

هذا وقد تم تعيين الوحدة كنقطة تواصل بخصوص التقييم الاختياري الخاص بالمالية العمومية المراعية للنوع الاجتماعي الذي يعتبر الأول من نوعه في تونس وفي الدول العربية وذلك من خلال التنسيق مع مختلف نقاط اتصال النوع الاجتماعي بكافة الهياكل سواء الرقابية أو الوزارية وغيرها.

شاركت الوحدة في مرحلة موالية في أشغال ضبط مخطط عمل إصلاح المالية العمومية للثلاث سنوات القادمة وذلك بناء على نتائج التقييم.

إعداد وإصدار المذكرات التوجيهية

استجابة للمعايير الدولية وخاصة المؤشر السّادس (6) من الإطار التكميلي لتقيم التصرف في المالية العمومية المراعية للنوع الاجتماعي PEFA Genre والمتمثّل في متابعة النفقات المخصصة للمساواة بين النساء والرجال، تم خلال سنة 2023 إصدار عدة مذكرات توجيهه تمثلت أساسا في:

- مذكرتين توجيهيتين حول التبويب الميزانياتي المراعي للنوع الاجتماعي
- مذكرة توجيهية حول التبويب الميزانياتي المراعي للطفل
- مذكرة توجيهية حول حوكمة الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي

تم إعدادها في إطار مقاربة تشاركية واعتماد التكوين التطبيقي حول تجارب بلدان سبّاقة قصد الاستئناس بها مع مراعاة الخصوصيّات الوطنيّة. وقد تم عرض هذه المذكرات على أنظار لجنة قيادة أشغال تركيز الميزانيّة المراعية للنّوع الاجتماعي بوزارة الماليّة التي تولت المصادقة عليها.

وقد تم إعتماد ذات التمشي في قيادة أشغال تبويب الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي ولحقوق الطفل. حيث تمّ تنظيم ورشات تكوينية في هذا الخصوص مكنت من الاطلاع على التجارب المقارنة، تلاها تنظيم عدة جلسات عمل مع أعضاء لجنة قيادة أشغال تركيز الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي بوزارة المالية لمناقشة نتائج هذه المقارنة وتحديد التصور الأنسب اعتماده بما يتوافق مع خصوصياتنا الوطنية. كما تم في مرحلة تجريبية الانطلاق في تطبيق المذكرة التوجيهية بالتنسيق مع سبعة (7) مهمات نموذجية معنية بصفة مباشرة بهذه المسائل.

وبناء على مخرجات هذه التجربة تم تحيين المذكرات التوجيهية ذات الصلة وضبط النسخ النهائية منها.

الوزارات النموذجية في تركيز تبويب الميزانية المراعية للنوع الإجتماعي ولحقوق الطفل

- **الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن**
- **الشؤون الإجتماعية**
- **التربية**
- **الصحة**
- **التعليم العالي والبحث العلمي**
- **العدل**
- **التجهيز والإسكان**

22 جلسة عمل لإعداد :

- **7 مشاريع تبويب الميزانية المراعية لنوع الاجتماعي**
- **7 مشاريع تبويب الميزانية المراعية للطفل**

كما تم انتهاج نفس التمشي في إعداد النسخة النهائية من المذكرة التوجيهية المتعلقة بحوكمة الميزانية المراعية لنوع الاجتماعي المنجزة في إطار اتفاقيه الشراكة مع الحكومة الكندية ومنظّمة اليونيسف. وذلك بتنظيم عدة لقاءات واجتماعات مع الهياكل ذات الصّلة على غرار بعض مصالح رئاسة الحكومة ووزاتي الأسرة والمرأة والطّفولة وكبار السنّ والاقتصاد والتخطيط وعدد من الوحدات القطاعية للتصرف في الميزانية حسب الأهداف. وساهمت هذه المذكرة في توضيح دور الوزارات المتدخلة في تركيز الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي خاصّة فيما يتعلق بدور وزارة الماليّة في ذلك.

3. الرقابة والتدقيق

إحداث فريق عمل بين الوحدة المركزية والهيئة العامة لرقابة المالية لتحيين الدليل المرجعي لتدقيق الأداء

تولت الوحدة خلال سنة 2023 دراسة تقارير تدقيق الأداء الصادرة عن الهيئة العامة للرقابة المالية لأربع وزارات. كما اتضح للوحدة المركزيّة الحاجة إلى تحيين الدليل المرجعي لتدقيق الأداء المعد منذ 2016 تبعا للتقدم المحرَز في تركيز المنظومة.

وبناء عليه، تم إحداث فريق عمل مشترك بالتنسيق مع الهيئة تولّى ضبط برنامج عمل في الغرض. غير أن الأشغال قد توقّفت نظرا لضغط الالتزامات المهنية للهيئة.

وتبعا لموافاتنا بنتائج التقارير الدورية المتعلقة بتدقيق أداء المهمات والبرامج من قبل الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية. تم التفاعل حول ما تمّ رفعه بمقتضى مذكرتها من نقائص

وملاحظات. كما تمّ من جهة أخرى توجيه مكتوب للوزارات بالخصوص تلاها عقد لقاء تواصل مع الوحدات القطاعية للتصرف في الميزانية حسب الأهداف وشبكة رؤساء البرامج لمزيد توضيح هذه النتائج واستخلاص التدابير والإجراءات بصفة تشاركيّة.

4. المنظومة المعلوماتية

المساهمة الفعلية في تطوير النظام المعلوماتي الجديد للتصرف في المالية العمومية وفي علاقة بالأداء

واصلت الوحدة المشاركة في أشغال إعداد وتطوير النظام المعلوماتي الجديد للتصرف في المالية العمومية وذلك من خلال بالمشاركة في مختلف الاجتماعات وورشات العمل إضافة إلى ابداء الرأي في جميع الوثائق والمخرجات الواردة عليها في هذا الشأن.

أما بالنسبة إلى المنظومة المعلوماتية لمتابعة الأداء فقد عملت الوحدة بالتنسيق مع مركز الإعلامية بوزارة المالية على مساندة الوزارات بصفة مستمرة وتجديد دعوة مختلف المتدخلين في سلسلة مسؤوليات للبرامج الى ضرورة الانخراط في هذه المنظومة المعلوماتية. كما تم تنظيم جلسات عمل مع عدد من الوزارات في الغرض والتنسيق مع الوحدة القطاعية لتمكين مختلف المستعملين من الولوج للمنظومة.

الهدف 2: تطوير حوكمة تركيز منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف

1. حوكمة قيادة المنظومة

متابعة دورية لتدعيم حوكمة تركيز منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف

تولت الوحدة خلال سنة 2023 استكمال ضبط ملف بخصوص التقدم في تركيز المنظومة لعرضه على أنظار اللجنة الوزارية لقيادة المشروع.

كما انعقد بطلب من الوحدة وبرئاسة السيد الكاتب العام للوزارة اجتماع لجنة متابعة وتقييم أعمالها بتاريخ 20 فيفري 2023. خصِّصت الجلسة أساسا لعرض أهم إنجازات سنة 2022 وتقديم برنامج عمل 2023. وأفضى هذا الاجتماع إلى ضرورة تحيين تركيبة اللجنة بما يتلاءم مع التقدم الحاصل في تركيز المنظومة. وقد تولت الوحدة إعداد مشروع قرار رئيس الحكومة في الغرض الذي صدر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية بتاريخ 7 نوفمبر 2023.

كما تواصل طيلة سنة2023، عقد الاجتماعات الدورية لشبكة رؤساء وحدات التصرف في الميزانية حسب الأهداف. بلغت في مجملها سبعة اجتماعات تمحورت حول ما يلي:

7

اجتماعات لشبكة رؤساء وحدات التصرف في الميزانية طيلة سنة 2023

تاريخ الانعقاد	المواضيع المتداولة
2023/01/11	• برنامج عمل وحدة التصرف حسب الأهداف لإنجاز مشروع تطوير التصرف في ميزانية الدولة لسنة 2023 وانجازات سنة 2022، • التجارب المقارنة حول تبويب الميزانية المراعية لنوع الاجتماعي
2023/2/7	• مشروع تنقيح مجلة المحاسبة العمومية • التجارب المقارنة حول حوكمة الميزانية المراعية لنوع الاجتماعي
2023/3/7	• عرض نتائج التقرير السنوي للهيئة العامة لمراقبة المصاريف في علاقة الرقابة الداخلية • تقديم تجربة بعض الوزارات في مجال تركيز الرقابة الداخلية
2023/05/2	• تقديم تجربة السبعة الوزارات النموذجية في اعتماد ميثاق التصرف • مناقشة التحديات إعداد ميثاق التصرف وسبل تطويرها • تقديم الإنجازات حول تبويب الميزانية المراعية لنوع الاجتماعي والطفل
2023/06/7	• تقديم تجربة تبويب الميزانية المراعية لنوع الاجتماعي والطفل على مستوى سبعة الوزارات النموذجية ومناقشة الصعوبات المتعلقة بتطبيقها • عرض مدى التقدم في إعداد وثائق الأداء وميثاق التصرف
2023/11/23	• مناقشة التقدم في مختلف الأشغال المتعلقة بالتصرف في الميزانية حسب الأهداف • التكوين و التواصل كرافعة لقيادة التغيير : مناقشة الصعوبات وسبل التحسين
2023/12/7	• تقديم الدليلين حول الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي • مناقشة أهم ما ورد بمذكرة الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية وسبل تجاوز النقائص بغاية تحسين وثائق الأداء • مناقشة مشروع تنقيح قانون الوظيفة العمومية في علاقة مع منهجية الأداء

واصلت لجنة دعم تطبيق مقتضيات القانون الأساسي للميزانية في الأثناء الانعقاد بصفة دورية. وقد عملت الوحدة على تنظيم اجتماعاتها وساهمت في اعداد الوثائق والملفات المعروضة في كل جلسة.

كما نظمت الوحدة الاجتماعات الدورية لجنة قيادة تركيز الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي بوزارة المالية حسب ما يقتضيه تقدم الأشغال.

وعملت على تنظيم التعاون مع الشركاء الفنيين والماليين 5، وذلك بتوجيه الدعم نحو الحاجيات الفعلية التي تفتضيها المرحلة في إطار برنامج عمل الوحدة.

98/90

رئيس برنامج تم تسميتهم خلال سنة 2023

2. متابعة حوكمة قيادة المنظومة بالمهمات

بهدف مساندة المهمّات في تعزيز حوكمة قيادة المنظومة صلبها، تولت الوحدة المركزية متابعة تسمية سلسلة المسؤوليات بالوزارات (رؤساء برامج - رؤساء برامج فرعية - رؤساء وحدات عملياتية) بما يدعم تفعيل حوار التصرف.

16 لجنة متابعة وتقييم انعقدت لـ 13 مهمة

وفي ذات الإطار قامت الوحدة بمتابعة انعقاد لجان متابعة وتقييم مهام الوحدات القطاعية للتصرف في الميزانية حسب الأهداف والمشاركة في اجتماعاتها.

هذا إضافة إلى متابعة الوضعية القانونية للوحدات القطاعية للتصرف في الميزانية حسب الأهداف وذلك بإبداء الرأي حول مشاريع أوامر الإحداث أو التجديد والتنسيق مع الهياكل المختصة بوزارة المالية في الغرض.

3. التنسيق مع هياكل ذات الصلة بتركيز منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف

تبعا لتلقي الوحدة المركزية مكتوبا من وزارة البيئة مفاده رغبة التنسيق مع وزارة المالية لتنزيل التعهدات الوطنية المتعلقة بالتغيرات المناخية، تم عقد جلسات عمل مع الوحدة الوطنية التنسيقية للتغيرات المناخية. وقد انبثق عن هذه اللقاءات أهمية التنسيق بين الهيكلين للشروع في أشغال تركيز الميزانية المراعية للتغيرات المناخية استئناسا بالتجربة السابقة في مجال الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي.

وفي هذا الإطار شاركت الوحدة في عدة جلسات وورشات عمل نظمتها الوحدة التنسيقية المذكورة أنفا، مكنت من الاطلاع على أهم المستجدات بخصوص التعهدات الوطنية ذات

[5] هيئة الأمم المتحدة للمرأة، منظّمة اليونيسف، منتدى الفدراليات، الحكومة الكندية

العلاقة بالتغيرات المناخية وتقديم مساهمة الوزارات المعنية مباشرة بالمساهمة المحددة وطنيا.

تم الانطلاق منذ بداية السداسي الثاني من سنة 2023 في التحسيس والتواصل حول هذه المسألة مع الأطراف المتدخلة باعتماد نفس وسائل وآليات العمل التي تم اعتمادها في تركيز منظومة التصرف حسب الأهداف وإرساء الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي.

وفي هذا الإطار تولّت الوحدة المركزيّة تنظيم ورشتي تكوين حول منهجية تنزيل التعهدات الوطنية المتعلقة بالتغيرات المناخية وإدراج المساهمات المحددة وطنيًا في السياسات العمومية والميزانيات مع ربطها بالنوع الاجتماعي. إضافة إلى تنظيم دورة تكوين مكونين في مجال التغيرات المناخية والنوع الاجتماعي وذلك بهدف مزيد تيسير مسار مرافقة الوزارات في هذا المجال.

4. المساهمة في أشغال مختلفة

كما حرصت الوحدة بالتوازي مع إنجاز الأنشطة المحددة ببرنامج عملها لسنة 2023، على المشاركة في مختلف الاشغال ذات الصلة بمنظومة التصرف حسب الأهداف على غرار:

- ابداء الرأي في مشاريع النصوص القانونية والتشريعية: مشروع تنقيح القانون الأساسي للوظيفة العمومية، القانون المتعلق بحوكمة المؤسسات العمومية ...
- المشاركة في أشغال مشروع تطوير وحدات التصرف حسب الأهداف بقيادة رئاسة الحكومة
- المشاركة في أشغال اللجنة المركزية للحوكمة على مستوى وزارة المالية
- المشاركة في الأشغال المشتركة بين وزارة المالية ووزارة الاقتصاد والتخطيط حول تطوير التصرف في المشاريع العمومية
- المشاركة بدعوة من المملكة المغربية في ملتقى حول الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي وذلك لتقديم التجربة التونسية في المجال.

- المشاركة في ورشة عمل بإيطاليا تمّ تنظيمها من قبل منظمة اليونيسيف وبمشاركة عديد الدول خصصت للاطلاع على مكونات التبويب المراعي للنوع الاجتماعي ولحقوق الطفل.

المحور الاستراتيجي 2: العمل على التكريس الفعلي لمنظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف

الهدف 1: تدعيم التنزيل الفعلي لمقتضيات القانون الأساسي للميزانية

1. المرافقة ومساندة المهمات

واصلت وحدة التصرف حسب الأهداف لإنجاز مشروع تطوير التصرف في ميزانية الدولة خلال سنة 2023 تقديم المرافقة والمساندة الفنية للوزارات في المجالات التالية:

ميثاق التصرف

54
جلسات عمل لإعداد ميثاق
10 برامج

نظرا للأهمية التي يكتسيها حوار التصرف في تكريس منهجية الأداء صلب البرامج، عملت الوحدة على مواصلة تنفيذ التوجه الجديدة لاعتماد ميثاق التصرف من قبل الوزارات. وعليه انطلقت الوحدة خلال سنة 2023 في مرافقة سبع وزارات نموذجية تم اختيارها من بين الوزارات التي تعد الأكثر جاهزية للقيام بتجربة اعتماد ميثاق التصرف.

سبع وزارات النموذجية في تفعيل ميثاق التصرف
• **الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن**
• **الشؤون الإجتماعية**
• **العدل**
• **التجهيز والإسكان**
• **السياحة**
• **الصحة**
• **التجارة وتنمية الصادرات**

وقد تمثلت التجربة في تقديم مساندة لصيقة من خلال عقد سلسلة من الاجتماعات الدورية مع مختلف الأطراف المتدخلة في تنفيذ السياسات العمومية المعنية. وحيث تم تطوير منهجية العمل المعتمدة في تعميم ميثاق التصرف وذلك بالانطلاق من واقع البرامج ورصد

أهمّ جلسات العمل التقنية ولجان القيادة المفعلة قصد تطويعها وملائمتها مع منهجية الأداء عبر التثبت من أربعة (4) جوانب رئيسيّة:

- تاريخ الجلسات ومواءمته مع أهمّ محطّات روزنامة إعداد الميزانية وقانون المالية للسنّة المحدّدة بقرار السيّد وزير الماليّة بتاريخ 15 مارس 2019،
- مواضيع الجلسات وربطها بإطار أداء السّياسة العمومية،
- تحديد المشاركون بالجلسات ومطابقتها وسلسلة المسؤوليّات،
- تحيين توثيق الجلسات وتبادل المعلومات بين الأطراف بإدراج الأداء ضمنها

هذا وتمّ عقد جلسة عمل مع الوزارات النموذجية لتقييم المشاريع الأولية لميثاق التصرف وذلك بالوقوف على أهم الإشكاليات المعترضة وتقديم مقترحات التعديل. وعلى إثر ذلك تم تحيين هذه المشاريع من قبل الوزارات المعنية ليتم عرضها ومناقشتها في اجتماع الدوري للوحدات.

وتبعا لذلك تم دعوة الوزارات تعميم التجربة على مستوى بقية برامجها والوزارات الأخرى لإعداد ميثاق التصرف.

يجدر الإشارة في هذا الصّدد أنّه لم تقتصر مرافقة الوحدة المركزية في هذا المجال على الوزارات النموذجية فقط بل عملت على مرافقة وزارات أخرى بالاستئناس بتجارب الوزارات النموذجيّة.

وثائق الأداء لسنة 2024

46
جلسة عمل لتحسين جودة وثائق الأداء

واصلت الوحدة تركيز جهودها في دعم الوزارات لتحسين جودة وثائق الأداء وذلك من خلال عقد اجتماعات بصفة استباقية مع الأطراف المعنية لتوضيح منهجية إعدادها والتأكيد على احترام الآجال المضمنة بروزنامة الميزانية.

وفي علاقة بالملاحق تم تنظيم عدة جلسات عمل من قبل الوحدة المركزية لإعداد وتحسين جودة بطاقة النوع الاجتماعي الذي انطلقت في اعتمادها منذ بداية سنة 2023.

هذا وتم تنظيم عدة ورشات عمل حول تنزيل الأهداف الوطنية المتعلقة بالنوع الاجتماعي6 بالسياسات العمومية والميزانية بالشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة والتي استهدفت في مرحلة أولى سبعة وزارات معنية مباشرة بتنفيذ مقتضيات القانون الأساسي عدد 58 لسنة 2017 المؤرخ في 11 أوت 2017 المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة ثم الانطلاق في تنفيذ نفس التمشي على سبعة وزارات أخرى.

وقد مكنت هذه الورشات من فهم الترابط بين التوجهات الوطنية في مجال النوع الاجتماعي والسياسات العمومية مما افضى إلى تحديد خطة عمل قطاعية في المجال تم ترجمتها على مستوى بطاقة النوع الاجتماعي الملحقة بمشروع ميزانية 2024.

مع العلم أن هذه الورشات قد استهدفت بالأساس ممثلين عن البرامج وممثلي مجلس النظراء ومسؤولي الشؤون المالية بالوزارات والمتصرفين في ميزانية الدولة المكلفين بمتابعة الوزارات المشاركة هو ما كان له الوقع الإيجابي في فهم وتحديد مسؤوليات كل طرف في هذا المجال وخلق نواة من المتدخلين تم تدعيم قدراتهم في هذا المجال.

وبناء على مخرجات هذه الورشات، تم اعداد نسخة محينه لبطاقة النوع الاجتماعي لسنة 2024 بالتنسيق مع مختلف الأطراف المشاركة وأعضاء لجنة قيادة تركيز الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي.

هذا وقد تم رسم الخطوط العريضة لبطاقة النوع الاجتماعي –إنجازات التي سيتم إلحاقها للمرة الأولى بالهيكلة الموحدة للتقرير السنوي للأداء لسنة 2023.

تبعا لذلك عملت الوحدة في مرحلة موالية على دراسة وثائق الأداء إبّان ورودها على مصالح وزارة المالية وابداء الرأي بشأنها وعقد جلسات عمل في الغرض حتى يتم تعديلها قبل ارفاقها بمشروع قانون المالية.

6 تتمثل الأهداف الوطنية المتعلقة بالنوع الاجتماعي في مختلف الأثار المضمنة بالخطة الوطنية لإدماج ومأسسة النوع الاجتماعي المعدة من قبل مجلس النظراء للمساواة بين المرأة والرجل

كما قامت بالتثبت من تطابق المعطيات بين ما ورد بالمشروع السنوي للأداء ومذكرة الميزانية والتنسيق الحثيث مع متصرفي في ميزانية الدولة في الغرض ورفع الاختلافات المسجلة بين الوثيقتين لكل من الوزارات والمتصرفين في ميزانية الدولة.

كما تم التثبت مرة ثانية من هذا التطابق بعد صدور قانون المالية لسنة 2024.وتم على ضوئه إعلام الوحدات القطاعية للتصرف في الميزانية حسب الأهداف بذلك قصد العمل على اتخاذ الإجراءات اللازمة في المستقبل.

كما واصلت الوحدة المركزية على غرار كل سنة دراسة وثائق الأداء باللغة الفرنسية ومشاركة الوزارات بمحاور التحسين.

2. وسائل العمل

بالإضافة إلى المرافقة والمساندة التي عملت الوحدة على تقديمهما لمختلف المهمّات خلال سنة 2023، فقد واصلت إعداد ووضع على ذمّة المتدخلين وسائل العمل تيسِّر أشغال المهمّات وقد تمثّلت فيما يلي:

دليل تمهيدي للميزانية المراعية للنوع الاجتماعي بتونس: تم اعداده بدعم من خبير دوليّ في إطار برنامج الدعم الكندي بتنسيق لصيق مع الوحدة المركزيّة ومشاركة بعض الوزارات.

يهدف هذا الدليل إلى توضيح منهجية إدراج النوع الاجتماعي بكامل مسار الميزانيّة.

دليل تطبيقي حول الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي بتونس: تم أيضا اعداده بدعم من خبير دوليّ في إطار برنامج الدعم الكندي بتنسيق لصيق مع الوحدة المركزيّة ومشاركة بعض الوزارات.

يهدف إلى توضيح استعمال أدوات العملية لإدراج النوع الاجتماعي بمسار الميزانية.

مرجع تطبيقي لتبويب الميزانية المراعي للنوع الاجتماعي ولحقوق الطفل: تم أيضا اعداده بدعم من خبير في إطار برنامج الدعم اليونيسف بتنسيق لصيق مع الوحدة المركزيّة.

يهدف لتقديم الأدوات العملية لتطبيق تبويب الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي ولحقوق الطفل.

وقد كانت هذه الأدلة محور ورشات عمل مع وحدات التصرف في الميزانية حسب الأهداف وممثلي البرامج ومجلس النظراء والمكلفين بالشؤون المالية والمتصرفين في ميزانية الدولة. كما تمّ عرضها على أنظار لجنة قيادة أشغال تركيز الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي بوزارة الماليّة.

الهدف 2: تعزيز قيادة التغيير في تركيز منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف

واصلت وحدة التصرف حسب الأهداف لإنجاز مشروع تطوير التصرف في ميزانية الدولة خلال سنة 2023 إدارة التغيير من خلال تطوير الأنشطة المرتبطة بالتكوين والتواصل.

1. التكوين

2178 مشارك من مختلف المتدخلين

عملت الوحدة خلال سنة 2023 على تنفيذ استراتيجية التكوين المحددة منذ نهاية سنة 2022 والتي تنبني أساسا على التوجهات التالية:

- التأكيد على تأمين محاور التكوين المرتبطة بالتقدم المسجل في تركيز المنظومة والمتمثّلة في:
  - تحسين جودة وثائق الأداء،
  - تفعيل حوار التصرف وتوثيقه بميثاق التصرف،
  - إدراج الميزانية المراعية لّلنوع الاجتماعي،
- اعتماد التكوين التطبيقي على أساس جذاذات تكوين تعد قبل كل حصة،
- اعطاء الأهمية اللازمة للفئة المستهدفة بالنسبة لكل محور تكويني من خلال الحرص على تحديد حاجياتها بصفة مسبّقة بالتّنسيق مع الوحدات القطاعيّة والمصلحة المختصّة بالتكوين بالوزارات،
- اختيار مواضيع وفترات التكوين تكون متلائمة مع روزنامة الميزانية،
- الحرص على اللجوء الى المكونين المعتمدين في التصرف في الميزانية حسب الأهداف.

هذا وقد تولت على مدار السنة متابعة تنفيذ مخططات التكوين بالوزارات من خلال الحرص على التوصل بكشوف خاصة بتقدم الانجاز كل ثلاثي هذا بالإضافة إلى إدراج التّكوين كنقطة قارة ضمن جدول أعمال الاجتماعات الدوري لوحدات التصرف في الميزانية حسب الأهداف.

تتمثل محاور التكوين التي تم تأمينها على مستوى المهمات فيما يلي:

وحيث شارك في هذا التكوين عدة متدخلين نذكر منهم رؤساء البرامج ورؤساء البرامج الفرعية ورؤساء الوحدات العملياتية وممثلين عن البرامج ومكلفين بالشؤون المالية وأعضاء لجنة الرقابة الداخلية ونقاط اتصال للمنظومة المعلوماتية للأداء وذلك حسب موضوع التكوين.

بالإضافة إلى ورشات التكوين المنضمة من قبل الوحدة بدعم من الشركاء الفنيين حول المسائل الأفقية والتي أفضت إلى مخرجات تم بيانها سابقا في جميع أجزاء التقرير.

2. التواصل

أولت الوحدة طيلة سنة 2023 أهمية بالغة للتواصل باعتباره ركيزة في قيادة التغيير وذلك من خلال:

- تنظيم لقاءات وتظاهرات: خاصة منها الاجتماعات الدورية لوحدات التصرف في الميزانية حسب الأهداف وشبكة مسؤولي الشؤون المالية ورؤساء البرامج،
- كتابة مقالات ونشريات بصفة مستمرة للإعلام حول المستجدات ذات العلاقة،
- إنتاج فيديوهات تحسيسية: تمكنت الوحدة خلال سنة 2023 وبدعم من منظمة اليونيسف من انتاج فيدويين (02 فيديو) الأوّل تحسيسي حول الميزانية المراعية لحقوق الطفل والثاني حول التبويب الميزانياتي المراعي لحقوق الطفل،
- نشر جميع الوثائق المتعلّقة بالتصرّف في الميزانيّة حسب الأهداف باللّغتين العربيّة والفرنسيّة من وثائق أداء ومذكّرات توجيهية وتقارير وأدلّة،
- هذا وقد تم التنسيق مع مركز الإعلاميّة بالوزارة للتحيين المستمر على موقع الرسمي**(www.gbo.tn)** وصفحة التواصل الاجتماعي.

تقييم إنجازات الوحدة بعنوان سنة 2023

تمكنت الوحدة عموما من تنفيذ جزء كبير من برنامج العمل الخاص بسنة 2023 إلا أن هذا لا ينفي تعثر تحقيق التقدم على مستوى بعض المسائل ويعود ذلك إلى جملة من الصعوبات التي تعترض مسار تركيز مشروع إصلاح الماليّة العموميّة والمتمثلة أساسا فيما يلي:

1. صعوبات متعلقة بالحوكمة

من البديهي أنّ الصّعوبات التي تعترض حوكمة المشروع على المستوى الوطني وبمختلف المهمات من شأنها أن تعطّل مسار تطبيق مقتضيات القانون الأساسي للميزانية وتركيز المنظومة وتتمثّل أهمّ الصّعوبات فيما يلي:

حوكمة المشروع على المستوى الوطني

- عدم انعقاد اجتماعات اللّجنة الوزارية لتنسيق وقيادة المشروع لدى رئيس الحكومة،
- عدم دورية انعقاد اجتماعات لحنة المتابعة والتقييم لأعمال الوحدة،
- ضعف التناسق بين إصلاح المالية العمومية والإصلاحات الكبرى على المستوى الوطني.

حوكمة المشروع على مستوى الوزارات القطاعية

- شغور في خطط رؤساء بعض وحدات التصرف في الميزانية حسب الاهداف،
- نقص الموارد البشرية بأغلب الوحدات وفي بعض الحالات تكليفها بمهام إضافية أخرى،
- اشكاليات تتعلق بسلسلة المسؤوليات خاصّة عدم استقرار التعيينات في خطة رؤساء البرامج وتواتر الإشكاليات على مستوى تسمية رؤساء البرامج إثر تنقيح الأمر 1067 لسنة 2019 بمقتضى الأمر عدد 419 لسنة 2020 المؤرّخ 09 جويلية 2020 والذي أفضى إلى تغييب شروط تسمية رؤساء البرامج المتفق عليها سابقا مما إنجرّ عنه إعتماد تسميات من قبل الوزارات لا تتماشى مع متطلّبات هذا التّكليف. في هذا الصّدد نذكر كذلك التأخير في تسمية باقي مكوّنات سلسلة المسؤوليات من رؤساء برامج فرعية ورؤساء وحدات عملياتيّة،
- عدم تفعيل لجان القيادة (البرامج – الرقابة الداخلية – الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي....): عدم إحداثها أو عدم تفعيل الاجتماعات الخاصّة بها بعدد هام من الوزارات،
- طول إجراءات تجديد إحداث وحدات التصرف حسب الأهداف القطاعية مما ينجر عنه تململ على مستوى تقدم في تنفيذ برنامج العمل السنوي.

2. صعوبات متعلقة بتكريس منهجية الأداء

- صعوبات خاصّة بتفعيل حوار التصرّف وتوثيقه نظرا لعدم تمكن رؤساء البرامج ومختلف المتدخلين من تجسيد التزاماتهم في إطار التصرف الحديث الذي تكرسه منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف،

- عدم إلمام بضرورة تنزيل التعهدات الوطنية في السياسات العمومية وترجمتها على مستوى أطر الأداء (الاستراتيجية والأهداف والمؤشرات) بصفة تعكس مجهوداتهم الفعلية للإيفاء بها وهو ما ينعكس على جودة وثائق الأداء،

- عدم التزام غالبية المهمات بآجال إعداد وثائق الأداء وفقا لروزنامة وزارة المالية،

- انخراط متفاوت لمتصرفي ميزانية الدولة في المنظومة،

- محدودية استغلال منظومة المعلوماتية لمتابعة الأداء من قبل المتدخلين بالمهمات.

3. صعوبات متعلقة ببقية مكونات المنظومة

- طول إجراءات إصدار النصوص القانونية المتعلقة بإصلاح المالية العمومية (القانون الأساسي للميزانية ومجلة المحاسبة العمومية والنصوص التطبيقية)،

- تقدم دون المأمول خاصة في مجالي المحاسبة والرقابة،

- محدودية المنظومات المعلوماتية الحالية في تطبيق مقتضيات القانون الاساسي للميزانية: على الرّغم من إعتماد منظومات انتقالية لكنّها تعدّ غير كافية لضمان تطبيق مختلف مقتضيات القانون الأساسي للميزانية. هذا إضافة إلى أنّها تتطلّب أعمال تحضيريّة تشمل كافّة المهمات على حدّ السّواء.

برنامج عمل الوحدة بعنوان سنة 2024

تعتزم الوحدة مواصلة العمل على تطبيق مقتضيات القانون الأساسي للميزانية طبقا لبرنامج العمل التالي:

المحور الاستراتيجي 1: وضع أسس تركيز منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف

الهدف 1: تدعيم تركيز منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف

1. الميزانية والمحاسبة العمومية

ستواصل الوحدة خلال سنة 2024 مواصلة المشاركة في الاشغال التالية:

- المساهمة في إعداد مشروع منشور السيد رئيس الحكومة حول إعداد الميزانية لسنة 2025 من خلال الحرص على مزيد توضيح وتبسيط التوجّهات المتعلّقة بمنهجيّة الأداء وإدراج المسائل الأفقية وذلك طبقا لأحكام القانون الأساسيّ للميزانيّة ومواكبة للمعايير الدولية بالاستعداد للقيام بالتقييمات المتعلقة بإطار التكميلي لتقيم التصرف في المالية العمومية المراعية للنوع الاجتماعي PEFA Genre خلال سنة 2024 (خاصّة فيما يتعلّق بالمؤشرين 3 و4) وإطار التصرف في المالية العمومية المراعية للمناخ PEFA climat (خاصّة فيما يتعلّق بالمؤشر3).

  وفي هذا الإطار سيتم تنظيم ورشة عمل بدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة للاطلاع على التجارب المقارنة في هذا المجال وسيشارك في هذه الورشة أعضاء لجنة قيادة أشغال تركيز الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي وممثلي الهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة وبعض الوزارات النموذجية.
- تحيين الإطار المرجعي لقواعد التصرف طبقا لنتائج خمس (5) سنوات من تطبيق القانون الأساسي للميزانية وتوجهات دستور الدّولة التونسية لـ 25 جويلية 2022.

- استكمال ضبط مشروعي تنقيح القانون الأساسي للميزانية ومجلّة المحاسبة العموميّة في الصيغة النهائية بناء على آراء الهياكل المشاركة في الاستشارة الموسعة.
- استكمال اصدار النصوص القانونية التي سبق اعدادها خلال سنة 2023 والمبرمج عرضها على أنظار اللجنة الوزارية لقيادة المشروع
- إعداد مشاريع بقية النصوص التطبيقية للقانون الأساسي للميزانية ومجلة المحاسبة العمومية بناء على القائمة المحددة في الغرض حسب الأولوية التي تقتضيها المرحلة.

2. الأداء

- استكمال إصدار النصوص الترتيبية في علاقة بالأداء وخاصة منها منشور الأداء ومنشور التقرير السنوي للأداء ومنشور ميثاق التصرف...
- استكمال ضبط الصيغة النهائية لوثائق الأداء مع الحرص على مواكبتها للمعايير الدولية
- مواصلة إعداد المذكرات التوجيهية خاصّة في المواضيع التّالية:

✓ **مذكرة حول نقائص المؤشر:** على إعتبار أنّه تمّ رصد بعض الصّعوبات في فهم هذه النقطة والتي من المنتظر أنّ يتم توضيحها سيساهم في عمليّة تحسين تحديد المؤشّرات.

✓ **مذكرة حول منهجية تنزيل أداء البرامج:** على الرّغم من التطرّق إلى هذا الموضوع في مناسبات سابقة إلاّ أنّ هنالك بعض من الّلبس يشوب هذا الموضوع. وبالنّظر إلى أهميّته هذه النقطة فإنّ الوحدة المركزيّة ستعيد طريقة طرح هذا الموضوع من خلال هذه المذكّرة.

✓ **مذكرة حول علاقة رئيس البرنامج ومختلف المتدخلين ببرنامج القيادة والمساندة:** على إعتبار خصوصيّة هذا البرنامج ووجود لبس في فهم مساهمة كل طرف في إعداد الميزانية

✓ **مذكّرات حول الميزانية المراعية لحقوق الطفل والميزانية المراعية للتغيرات المناخية والنوع الاجتماعي وتأثيرها على النوع الاجتماعي:** على إعتبار حجم التعهّدات المحمّلة على الدّولة التونسيّة في هذه المجالات وتأثير ذلك على إطار أداء السّياسات العموميّة وبالتّالي الميزانيّة المخصّصة لها.

- إعداد تصور حول التقرير المتعلق بالنوع الاجتماعي الملحق بقانون المالية وذلك بالتنسيق اللصيق مع الهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة وبدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة وذلك تطبيقا لمقتضيات القانون الأساسيّ للميزانية الرّامية إلى تكريس الشفافية ومواكبة للمعايير الدولية في هذا المجال.

3. المراقبة والتدقيق

ستواصل الوحدة خلال سنة 2024 التنسيق مع هيئة الرقابة العامة للمالية بخصوص تدقيق الأداء وسيتم أساسا العمل على:

- تنسيق مهمات تدقيق الأداء بصفة مسبقة،
- دراسة التقارير المتعلقة بمهمات تدقيق الأداء وإبداء الرأي بشأنها والتفاعل مع المهمات على إثرها للعمل على تجاوز الإشكاليات المثارة في الغرض،
- تفعيل أشغال فريق العمل والانطلاق الفعلي في تحيين دليل التدقيق الأولي للأداء،
- إعداد مشروع أمر يضبط وظيفة التدقيق الداخلي

هذا وستعمل الوحدة بالتنسيق مع الهيئة العامة لمراقبة المصاريف العمومية على مواصلة العمل على تركيز أنظمة الرقابة الداخلية على مستوى الوزارات.

4. المنظومة المعلوماتية

نظرا للأهمية التي تكتسيها المنظومات المعلوماتية من حيث التخفيف من عبء إعداد ومتابعة الميزانيات والوثائق المصاحبة لها فإن الوحدة ستعمل خلال سنة 2024 على:

- المساهمة في استكمال تطوير النظام المعلوماتي الجديد للتصرف في المالية العمومية
- بحث سبل تعميم استغلال المنظومة المعلوماتية لمتابعة الأداء من قبل الأطراف المعنية على مستوى الوزارات

الهدف 2: تطوير حوكمة تركيز منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف

ستواصل الوحدة خلال سنة 2024 تركيز جهودها على المسائل المتعلق بحكومة قيادة المنظومة على المستوى وزارة المالية والمهمات وستعمل على:

- تنظيم اجتماع اللجنة الوزارية لقيادة المشروع،

- تنظيم اجتماعات لجنة متابعة وتقييم مهام الوحدة المركزية للتصرف في الميزانية حسب الأهداف،
- تنظيم لقاءات دورية مع وحدات التصرف في الميزانية حسب الأهداف،
- المساهمة الفعلية في أشغال لجنة دعم القانون الأساسي للميزانية بهدف استكمال اعداد النصوص القانونية والترتيبية المبرمجة لسنة 2024،
- تنظيم أشغال لجنة دعم إرساء الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي للمصادقة على المخرجات والوثائق التي سيتم اعدادها في علاقة بالمسائل الافقية،
- إبداء الرأي في مشاريع القوانين والإصلاحات ذات العلاقة بتركيز منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف،
- مواصلة التنسيق مع مختلف الأطراف الفاعلة في تركيز مكونات المنظومة: رئاسة الحكومة، وزارة التخطيط والاقتصاد ووزارة الأسرة والمرأة والطّفولة وكبار السّن ووزارة البيئة،
- مواصلة تنظيم التعاون الفني مع الشركاء الفنيين وتوجيه الدعم والتدخلات نحو الحاجيات الفعلية التي تقتضيها المرحلة بالتشاور والتنسيق مع المصالح المختصّة بوزارة الماليّة،
- ستواصل الوحدة أنشطتها المتعلقة بدعم حوكمة المنظومة على المستوى القطاعي (الوضعية القانونية لوحدات التصرف حسب الأهداف القطاعية، متابعة تسمية سلسلة المسؤوليات، دفع عقد اجتماعات اللجان ...).

المحور الاستراتيجي 2: العمل على التكريس الفعلي لمنظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف

الهدف 1: تدعيم التنزيل الفعلي لمقتضيات القانون الأساسي للميزانية

1. المرافقة ومساندة المهمات

ستوجه الوحدة خلال سنة 2024 جهودها لتجسيد الأنشطة التالية:

- مرافقة المهمات ودعمها لتفعيل حوار التصرف وإعتماد ميثاق التصرف وفقا للمنهجية المعتمدة في الغرض واستئناسا بالتجارب النموذجية التي خاضتها خلال سنة 2023 مع العمل على:
  - استكمال إعداد ميثاق التصرف بالنسبة للوزارات النموذجية وتعميمها على بقية البرامج،
  - تعميم على مجموعة ثانية من الوزارات،
- مرافقة ومساندة المهمات في تحسين جودة وثائق الأداء لسنة طبقا لملاحظات تقرير الهيئة العليا لرقابة الإدارية والمالية،
- دراسة وثائق الأداء للمهمات وتقديم مقترحات التحسين،
- حث الوزارات على تقديم الوثائق في الآجال،
- دراسة النسخ الفرنسية من وثائق الأداء وتقديم مقترحات التحسين ومدها للمهمات.

2. أدوات العمل

ستواصل أيضا الوحدة توفير أدوات العمل الضرورية من ادلة وذلك حسب درجة تقدم تركيز المنظومة:

- إعداد دليل حول منهجية تنزيل التعهدات الوطنية المتعلقة بالنوع الاجتماعي بالسياسات العمومية والميزانية،
- إعداد دليل حول بطاقة النوع الاجتماعي- التعهدات،
- إعداد دليل حول بطاقة النوع الاجتماعي –إنجازات،

وذلك بدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

الهدف 2: تعزيز قيادة التغيير في تركيز منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف

1. التكوين

ستعمل الوحدة خلال سنة 2024 على مواصلة تنفيذ استراتيجية التكوين كرافعة لقيادة التغيير. هذا وسيتم أيضا اعداد حقائب تكوينية جديدة تتماشى مع المرحلة تتعلق بقيادة التغيير وبالمسائل ذات الطابع الافقي على غرار التغيرات المناخية وحقوق الطفل.

2. التواصل

ستعمل الوحدة أيضا خلال سنة 2024 على مواصلة تنفيذ سياستها الاتصالية وذلك من خلال:

- إنتاج فيديوهات جديدة،
- تحيين متواصل لموقع الواب من خلال تغطية اللّقاءات والمناسبات الهامّة ونشر مقالات ووثائق الأداء باللغتين وكل الوثائق الأخرى المتعلقة بالمنظومة،
- إعداد مطويات جديدة تتعلق بالمسائل الافقية لمزيد التواصل حولها بمواضيع تستقطب المتدخّلين في الميدان،
- تنظيم اللقاءات للتواصل حول مستجدات المنظومة خاصة مع شبكتي رؤساء البرامج والمكلفين بالشؤون المالية.